الأمم المتحدة

S/2001/1113

مجلس الأمن

Distr.: General
27 November 2001

Original: Arabic

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة لبيان وزير خارجية أوغندا أمام مجلس الأمن بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تود حكومة السودان أن تتقدم بالملاحظات التالية:

لقد ادعى الوزير الأوغندي في بيانه أمام المجلس بأن ما تبقى من قوات أوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يهدف للتأكد من عدم حصول قوات التحالف الديمقراطي التي يدعمها السودان، وتدربها القاعدة، على مساعدات لشن عمليات إرهابية في أوغندا عبر جبال روينزوري.

مرة أخرى، تأتي هذه الادعاءات الأوغندية لصرف الأنظار عن الاتهامات الموجهة للنظام الأوغندي من غزو فاضح لأراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونهب ثرواتها بواسطة مسؤولي الحكومة الأوغندية، كما أثبت ذلك تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الوارد في الوثيقة S/2001/357 المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، والذي كشف للمجتمع الدولي أن تدخل أوغندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديدا في المناطق التي تقع فيها مناجم الذهب والماس تم لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية، وأن الأسباب السياسية والأمنية لم تكن إلا ستارا وغطاء لعمليات نهب منظمة وواسعة النطاق لثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية لصالح النظام الفاسد في أوغندا. وقد أكد فريق الخبراء الجديد في الفقرة ١٠٠ من تقريره الوارد في الوثيقة S/2001/1072 المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ استمرار المسؤولين الحكوميين ذوي النفوذ والضباط العسكريين ورجال الأعمال في أوغندا في استغلال الحالة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لخدمة مصالحهم التجارية.

281101 281101 01-66121 (A)
0166121

إن الجديد في ادعاءات النظام الأوغندي هذه المرة هو محاولته اليائسة ربط تنظيم القاعدة الإرهابي بقوات التحالف الديمقراطي المعارض للنظام الأوغندي، وادعاء دعم السودان لقوات التحالف الديمقراطي وذلك في متاجرة رخيصة وانتهازية مفضوحة بقضية الإرهاب. ونكتفي هنا بحديث أحد مسؤولي منظمة رصد حقوق الإنسان عندما صرح لوكالة رويترز بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ معلقا على ادعاءات أوغندا بوجود صلة لتنظيم القاعدة الإرهابي بقوات التحالف الديمقراطي الأوغندية المعارضة للنظام الأوغندي بالقول ''هذه هي الانتهازية المحضة في أسوأ أشكالها'' "This is pure opportunism of the worst kind"، وإن النظام الأوغندي يحاول أن يستغل الوقت الذي تبني فيه الولايات المتحدة تحالفا ضد الإرهاب لكسب الاهتمام، وطمعا في تحقيق مكاسب من الولايات المتحدة: "They are trying to use the momentum of the United States building its coalition on terror to gain attention and favours from the United States".

إن عداء النظام الأوغندي للسودان معروف للجميع، إذ ظل يحتضن حركة التمرد الإرهابية في جنوب السودان ويقدم لها التسهيلات العسكرية واللوجستية في أعمالها الإرهابية، الأمر الذي دفع بالبرلمان الأوغندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى تبني تقرير لجنة الشؤون الخارجية والقانونية الذي طالب الحكومة الأوغندية بوقف دعمها لحركة التمرد في جنوب السودان لأن هذا الدعم قد أدى لزعزعة الاستقرار والأمن في الاقليم كما سبب معاناة إنسانية وخيمة للمدنيين.

لقد بلغ العداء الأوغندي للسودان وتدخله السافر في الشؤون الداخلية للسودان مرحلة خطيرة، وهو ما كشفته صحيفة "The Monitor" الأوغندية في عددها الصادر بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بمطالبة رئيس النظام الأوغندي للرئيس جورج بوش خلال لقائه به على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة تقسيم السودان إلى دولتين.

إن على النظام الأوغندي أن يعمل أولا على ضمان الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيه في أوغندا قبل أن يطالب بها الآخرين، فشعب مثل شعب الأشولي في شمال أوغندا يعاني من حرب الاضطهاد والإبادة التي تشنها الأقلية الحاكمة في كمبالا، وهو ما أكده ممثل الأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين بجنيف في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عندما طالب الحكومة الأوغندية بوقف حملاتها ضد شعب الأشولي. وهي ذات الأسباب التي دفعت تنظيم جيش المقاومة الإلهي (LRA) المسيحي المتطرف للثورة ضد هذه المظالم.

لقد أصبح واضحا من ممارسات النظام الأوغندي العدائية في المنطقة، أنه أصبح مصدرا لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى، وتمثل ذلك في المواجهات العسكرية التي دخل فيها هذا النظام مع العديد من دول الجوار التابعة، كما تواجه العديد من دول المنطقة مهددات أمنية خطيرة تنطلق من الأراضي الأوغندية مساندة للإرهابيين والخارجين عن القانون والمرتزقة. وآن الأوان للمجتمع الدولي أن يردع النظام الأوغندي للكف عن تهديد الأمن والسلم الإقليميين، واستمراره في انتهاك القوانين والأعراف الدولية التي تحكم مسار العلاقات بين الدول، وتدخله السافر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ومواصلة نهب ثروات شعب الكونغو الذي ذاق الأمرين من النظام الأوغندي، والاحتلال والنهب وسلب الموارد. وبعد ذلك كله يقوم بمحاولات ساذجة للابتزاز الرخيص للمجتمع الدولي بذرائع أصبحت ممجوجة.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الفاتح عروة
المندوب الدائم